دور البنوك الإسلامية الأردنية في مواجهة جائحة كوفيد ١٩

Dr. Muhammad Amin Ahmad Mohammad Bani Salman
Ministry of Education/ Lecturer at the Islamic University of Minnesota, USA

Dr. Ali Abdul Karim Al-Ababneh
Administrator at Jordan Islamic Bank

شكلت جائحة كوفيد ١٩ أزمة اقتصادية واجتماعية مست جميع أنحاء العالم، وألقت بتداعياتها آثارا سلبية كبيرة على الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى حدوث خلل في النظام الاقتصادي الذي تسبب بحدوث انكماش اقتصادي خطير، مما أدى إلى انخفاض مستوى وتيرة النشاط الاقتصادي في العالم وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض عجلة الانتاج، والأردن ليس بعيدا عن هذه الأزمة فأصبح يعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية ومالية، مما تأثرت بسببها مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن هذه القطاعات الجهاز المصرفي وخاصة الجهاز المصرفي الإسلامي.

أظهرت الجائحة أهمية الجهاز المصرفي الإسلامي وقدرته على ما خلفته جائحة كورونا من أثار سلبية على الاقتصاد والتنمية الاقتصادية. حيث تقوم المصارف الإسلامية بدور فعال في عملية التنمية الاقتصادية، ويتضح ذلك من خلال نظام العمل فيها القائم على أساس عدم التعامل بالفائدة، والنظام العام الذي يلزمها الحلال والابتعاد عن الشبهات في تمويلاتها واستثماراتها المباشرة، وأشكال التجارة أو الصناعة كافة. إن توافر هذا العنصر في أعمال المصارف الإسلامية غالبا ما يوجد فيها هامش لمشاركة المتعاملين مع تلك المصارف في توجية السياسات المالية واتخاذ القرار وخاصة أن من سياسات نجاح العملية التنموية إحساس المتعاملين أن لهم دوراً وعليهم مسؤولية تحقيق الأهداف. وهذا ما دفع الباحثان إلى البحث في دور المصارف الإسلامية الأردنية في مواجهة جائحة كورنا من خلال الوقوف على السياسات النقدية والاجراءات الائتمانية التي اتبعتها المصارف الإسلامية في الأردن لمواجهة جائحة كوفيد ١٩.

المبحث الأول: التعريف بالأزمة الاقتصادية وباء كورونا

سيتناول هذ المبحث التعريف بالأزمة الاقتصادية وأسبابها، والتعريف بوباء كورونا في المملكة الأردنية الهاشمية والأضرار الناجمه عنه.

المطلب الأول: تعريف الأزمة الاقتصادية

أولا: الأزمة لغة: تعرف كلمة أزمة في اللغة على : الشدة والقحط والضيق[1].

ثانيًا: الأزمة في الاصطلاح : هي نقطة تحول أو موقف مفاجئ يؤدي إلى أوضاع غير مستقرة، وتحدث نتائج غير مرغوب فيها في وقت قصير، ويستلزم اتخاذ قرار محدد للمواجهة في وقت تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على المواجهة[2].

وتعرف أيضًا بأنها فترة حرجة تهز كيانًا أو نظامًا معينًا على نحو يستدعي اتخاذ مواقف هذه الأزمة[3]، ومن وجهة نظر الباحث فالأزمة هي اضطراب مفاجئ في الهياكل الاقتصادية المختلفة تحدث خللاً في النظام الاقتصادي، مما يستدعي تدخلا سريعا للتخفيف من حدته وأضراره.

ثالثا: أسباب الأزمات الاقتصادية: إن أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمات الاقتصادية التي تناولها الكتاب الاقتصاديون[4]:

١. أصاب عدد كبير من المصارف وشركات التمويل عدم القدرة على توفير السيولة، نظرًا للتوظيفات الضخمة دون ضمانات كافية التي قامت بها تلك المؤسسات في سوق العقار الذي شهد رواجًا بسبب انخفاض سعر الفائدة، مما تسبب في ارتفاع أسعار العقارات، ورافق ذلك قيام تلك المؤسسات بطرح هذه التمويلات كسندات، بهدف الاسترباح منها، وهو مايسمى بتوريق الديون، فصارت تباع هذه الديون في السوق الثانوي مرة بعد مرة حتى تفاقمت الفجوة بين السعر الحقيقي للعقار، والسعر السوقي الذي ارتفع بشكل حاد بسبب المضاربات.

٢. انتشار التعامل بالمشتقات في الأسواق المالية، وتوريق الديون مرة بعد مرة، والتجارة بها بهدف الاسترباح من خلال المقامرة على فروقات الأسعار، وبالتالي صارت الأسواق المالية تحشد الأموال

---

[1] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004، ص16.

[2] القصير، يوسف عبدالله، الأزمة المالية العالمية بين الماضي والحاضر، المجلس الوطني للاعلام، الامارات العربية المتحدة، ط1، 2010م، ص91.

[3] الرملاوي، محمد سعيد، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للراسمالية ودعة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2011، ص10.

[4] العتوم، عامر، الأزمة المالية العالمية بين المنظور الوضعي والإسلامي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، 2010، ص8، بلوافي، أحمد، أزمة عقار أم أزمة نظام، مركز ابحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009، ص262-263

للمضاربات الوهمية، بدل توجيهها نحو تمويل الاستثمارات الحقيقية، مما أدى إلى تحول الاقتصاد العالمي نحو الاقتصاد الرمزي الذي أصبح حجمه يفوق حجم الاقتصاد الحقيقي بعشرات الأضعاف.

٣. غياب الرقابة الداخلية والخارجية على المؤسسات المالية، مما دفعها إلى التمادي في عمليات الإقراض دون ضمانات وبلا حسبان، وذلك يرجع إلى سياسات التحرير المالي التي تهدف إلى اعطاء الأولوية القصوى للحرية الاقتصادية، وذلك بالطبع يكون على حساب العدالة الاجتماعية.

٤. تحول رؤوس الأموال إلى الأسواق المالية العالمية من خلال المتاجرة في مختلف المنتجات من السندات والخيارات والمستقبليات وغيرها من المشتقات المالية التي تتميز بارتفاع مستوى الخطورة، نظراً للحرية المطلقة ولعالمية هذه الأسواق، فقد تسبب بزيادة خسائر المستثمرين فيها نظراً لعدم وجود ضمانات أو حماية حكومية لهذه الأسواق.

٥. سياسة النزعة الاستهلاكية كذلك في المجتمعات الغربية تعد من أبرز أسباب الأزمة، حيث إنه لابد من الاستهلاك لتصريف الانتاج، لذا تكاثفت جهود الدعاية لإحداث هذه الثورة الاستهلاكية مع جهود توفير وسائل الدفع لمن لايملكها، من خلال الإقراض بشروط ميسرة، والتوسع في منح الائتمان بدون رصيد.

٦. انتشار الفساد الأخلاقي كالاستغلال، والكذب، والشائعات المغرضة، والغش والتدليس والاحتكار التي تدعم القيم النفعية والأنانية التي تقوم عليها فلسفة النظام الراسمالي، بالإضافة إلى الربا، وجدولة الديون، والمضاربات الوهمية.

المطلب الثاني: ماهية الوباء وجائحة كورونا

أولاً: ماهية الوباء: يعرف الوباء بأنه: ظهور عدد من حالات المرض في مجتمع أو إقليم ما على نطاق واسع أكثر من المعتاد، أو على نحو غير متوقع، قياساً للمكان والزمان المفترضين[1] (بيغل، ١٩٩٧، ص ١١٩).

ثانيا: التعريف بجائحة كورونا (كوفيد ١٩): أُطلق مصطلح (كوفيد – ١٩) على المرض الناجم عن فيروس كورونا المستجد، الذي تم اكتشافه لأول مرة في ٣١–١٢–٢٠١٩ في مدينة ووهان بجمهورية

[1] بيغل، هول، وآخرون، اساسيات علم الوبائيات، المكتب الاقليمي للشرق الأوسط، منظمة الصحة العالمية، جينيف، سويسرا، ترجمة الكتاب الطبي الجامعي، بيروت، لبنان، 1997، ص 119.

الصين الشعبية، وهو اختصار لعبارة (Corona Virus Disease)، أي مرض كورونا المستجد، والعام يشير إلى تاريخ ظهور المرض لأول مرة[1]. وتتمثل أعراض المرض الأكثر شيوعا بالحمى، والسعال، والإجهاد، أما الأعراض الأقل شيوعًا فتتمثل بضيق النفس، وانعدام الشهية، وفقدان الذوق والشم، واحمرار العينين، وألم في الحلق والعضلات والمفاصل، والصداع، والغثيان، أو القيء، والإسهال، والرعشة أو الدوخة، والتخطيط أو التشوش، ومختلف أنواع الطفح الجلدي، ويقود في حالات متقدمة إلى مضاعفات عصبية أشد وخامة، كالسكتات الدماغية، والتهاب الدماغ، والهذيان، وتلف الأعصاب، كما يعد من الأمراض المعدية، حيث يمكن أن تنتقل بعض سلالات الفيروس من شخص إلى آخر، بالاتصال عن قرب[2].

ثالثا: ظهور جائحة كورنا في الأردن: ظهرت أول حالة كوفيد ١٩ في الأردن ٣-٣-٢٠٢٠، لشاب أردني عائد من إيطاليا، وسارعت وزارة الصحة إلى فرض الحجر الصحي علية وعلى أسرته، وقامت الفرق الصحية بتقصي المخالطين وإجراء الفحوصات لهم[3].

وقد اعتنت الحكومة الأردنية منذ ظهور الجائحة في الصين بمتابعة التطورات والتحديثات العالمية، وتوصيلها للمواطنين من خلال وسائل الاعلام الرسمية المختلفة، فلم يمض أسبوعان من ظهور أول حالة إصابة في الأردن حتى أطلقت وزارة الصحة في الحكومة موقعا رسميا بهدف توعية المواطنيين بفيروس كورونا المستجد، وإعلامهم بالمستجدات والتعليمات والقرارات المتعلقة بالجائحة، ويتضمن الموقع: الموجز اليومي الإعلامي اليومي حول التعامل مع فيروس كورونا المستجد، وأرقام هواتف خاصة بالاستفسارات المجانية حول الجائحة وما يتعلق بها، ومجموعة نت المنصات الحكومية التي تم إصدارها للتعامل مع الجائحة، إضافة إلى إطلاق مجموعة من الحملات التوعوية التي تضمن كافة المعلومات والتحديثات عن فيروس كورونا المستجد، وبيان التدابير والإرشادات التي يجب اتباعها للوقاية من الاصابة بالمرض، وأهم هذه الحملات: حملة" إلك وفيد"، وحملة: بحميهم"، وغير ذلك[4]. وقد اتخذت الحكومة الأردنية

---

[1] الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، مادة بعنوان مرض فيروس كورونا (كوفيد ١٩)، تاريخ النشر 12/10/2022، تاريخ الاستفادة 10/11/2022 https://www.who.int/ar/news-room/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19

[2] الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، مادة بعنوان مرض فيروس كورونا (كوفيد ١٩)، تاريخ النشر 12/10/2022، https://www.who.int/ar/news-room/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19

[3] بني عياش، محمد سعيد، الأردن والعالم وفيروس كورونا، دار الكتاب الثقافي، اربد، 2020، ص 89

[4] الموقع الرسمي لفيروس كورونا المستجد، تاريخ الاستفادة 2023/3/10 https://corona.moh.gov.jo/ar

مجموعة من الإجراءات الاحترازية للوقاية من تفشي المرض، مثل الحظر الشامل والجزئي، وتعليق حركة الطيران، وإغلاق المعابر الحدودية، وتعليق عمل المؤسسات التعليمية، وتفعيل قانون الدفاع، ودخول الجيش على خط المواجهة، وقد حققت هذه الإجراءات نتائج جيدة في النصف الأول من عام ٢٠٢٠، حيث كان عدد الإصابات منخفضًا بشكل واضح عن الدول المجاورة، إلا أن هذا النجاح تعرض لانتكاسة كبيرة في الثلث الأخير من عام ٢٠٢٠، حيث بدأت وزارة الصحة بتسجيل أعداد متزايدة من الإصابات، وقالت بأن مصدرها في الغالب من المعابر الحدودية، مما دفعها إلى التشدد في الإجراءات وإغلاق بعض المعابر من أجل السيطرة على انتشار المرض[1].

المبحث الثاني: السياسات المالية التي اتبعها السلطة النقدية والبنوك الإسلامية لمواجهة جائحة كوفيد ١٩ في الأردن

المطلب الاول: السياسات التي اتبعها البنك المركزي الأردني لمواجهة جائحة كوفيد ١٩

في ضوء التطورات العالمية المتسارعة الناتجة عن أثر فيروس كورونا المستجد وما يشكله من تحديات للاقتصاد الوطني، فقد قرر البنك المركزي الأردني اتخاذ حزمة من الإجراءات الاحترازية بهدف احتواء التداعيات السلبية لفيروس كوفيد ١٩ على أداء الاقتصاد المحلي، وتتلخص هذه الإجراءات على النحو التالي[2]:

أولاً: تأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء القطاعات الاقتصادية المتأثرة من آثار انتشار فيروس كورونا من شركات وأفراد:

١. السماح للبنوك بتأجيل الأقساط المستحقة على الشركات المتأثرة على ألا يعتبر ذلك هيكلة للتسهيلات، وعلى ألا يؤثر أيضًا على تصنيف الشركات الائتماني لدى شركة كرديف على ألا تتقاضى البنوك عمولة أو تفرض فوائد تأخير على هذه الشركات جراء ذلك.

٢. السماح للبنوك بإجراء جدولة لمديونيات العملاء الذين ينطبق عليهم مفهوم الجدولة من دون دفعة نقدية ودون فوائد تأخير.

---

[1] التحديثات اليومية للموجز الإلامي اليومي حول التعامل مع فيروس كورونا المستجد في الأردن، موقع كورونا الرسمس التابع لوزارة الصحة الأردنية، تاريخ الاستفادة:2023/3/10 https://corona.moh.gov.jo/ar/MediaCenter/1367

[2] https://www.cbj.gov.jo

٣. تأجيل أقساط عملاء التجزئة بما في ذلك دفعات البطاقات الائتمانية وقروض الإسكان والقروض الشخصية دون أية عمولة أو فوائد تأخير.

ثانيا: ضخ السيولة للبنوك وذلك عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى البنوك من ٧٪ إلى ٥٪ الأمر الذي وفر سيولة إضافية للبنوك بمبلغ ٥٥٠ مليون دينار أردني، مما يمكن البنوك من عكس هذا الإجراء بتخفيض أسعار الفائدة التي تتقاضاها على التسهيلات الممنوحة من قبلهم لكافة القطاعات الاقتصادية بما فيها الأفراد والشركات، علمًا بأن هذه هي المرة الأولى التي يخفض بها البنك المركزي الاحتياطي النقدي الإلزامي منذ عام ٢٠٠٩.

ثالثًا: تخفيض كلف تمويل برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية التنموي على التسهيلات القائمة والمستقبلية، وذلك عن طريق تخفيض أسعار فائدة البرنامج لتصبح ١٪ بدلا من ١.٧٥٪ (للمشاريع داخل المحافظة العاصمة ٠.٥٪ بدال من ١٪ للمشاريع في باقي المحافظات).

رابعًا: تخفيض عمولات ضمان القروض وزيادة تغطية برنامج ضمان المبيعات المحلية (٢٠٢٠) من خلال:

١. تخفيض عمولة ضمان برنامج التمويل الصناعي والخدمات من ١.٥٪ إلى ٠.٧٥٪ لكافة القروض التي سيتم منحها من تاريخه وحتى نهاية العام الحالي ٢٠٢٠.

٢. تخفيض عمولة ضمان قروض المشاريع الناشئة من ١٪ إلى ٠٪ للقروض التي سيتم منحها من تاريخه وحتى نهاية العام الحالي ٢٠٢٠.

٣. رفع نسبة التغطية التأمينية لبرنامج ضمان المبيعات المحلية من ٨٠٪ الى ٩٠٪.

خامسا: إعداد برنامج تمويلي ميسر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ ٥٠٠ مليون دينار من البنك وبكفالة الشركة الأردنية لضمان القروض.

يهدف برنامج ضمان القروض لمواجهة أزمة كورونا إلى تيسير التمويل للمهنيين والحرفيين وأصحاب المؤسسات الفردية والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتمكينهم من الحصول على التمويل بشروط وكلف ميسرة لمساعدة هذه الفئات على تغطية احتياجاتها التمويلية؛ لغايات تمويل النفقات التشغيلية ورأس المال العامل والموجودات الثابتة، وذلك لتمكين هذه القطاعات الاقتصادية من المحافظة على أعمالها وموظفيها ومواصلة نشاطاتها، وتقديم خدماتها خلال ظروف وإجراءات احتواء فايروس كورونا وتمكينهم بضمان استئناف نشاطاتهم بالمستويات الطبيعية وتوسعة أعمالها خلال المراحل القادمة.

المطلب الثاني: السياسات و المبادرات الاحترازية التي اتبعتها المصارف الإسلامية لمواجة جائحة كورونا

يرى الباحثان أن للمصارف الإسلامية دوراً في التخفيف من حدة جائحة كوفيد ١٩ على الاقتصاد الأردني وذلك من خلال السياسات المالية المتبعة في ظل الجائحة حيث قامت البنوك الإسلامية بتقسيم القطاعات المتأثرة إلى ثلاث مستويات رئيسة وهي: قطاعات غير متأثرة (منخفضة المخاطرة)، وقطاعات متأثرة بشكل متوسط (متوسطة المخاطر)، وقطاعات متأثرة بشكل كبير (مرتفعة المخاطر)، وقامت بتحديد مستويات المخاطر للقطاعات الاقتصادية بناءاً على مجموعة من التقارير المحلية الصادرة عن مراكز أبحاث تابعة لجهات معتمدة كجمعية البنوك الأردنية بالإضافة إلى تقارير صادرة عن مؤسسات اقتصادية عالمية كشركة موديف، والبنك الدولي، والأخذ بعين الاعتبار إعادة تقدير أثر العوامل الاقتصادية على المتغيرات الخاصة باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة وفق المعيار المالي رقم ٣٠ الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية[1]، والتزاماً بقرارات البنك المركزي الأردني، حيث تمثل دور البنوك الإسلامية في اتباع مجموعة من السياسات الائتمانية والنقدية على النحو التالي:

١. تأجيل الدفعات والأقساط المستحقة على الافراد والمؤسسات بدون غرامات وعمولات تأخير[2]: من وجهة نظر الباحثَين إن هذا الأمر أدى إلى توفير السيولة لهم لمواجهة المسؤوليات التي حملتها جائحة كوفيد ١٩ على الأفراد والمؤسسات والمتمثلة (بتخفيض الرواتب للموظفين في القطاع الخاص والحكومي، تسريح موظفين في القطاع الخاص، وإيقاف التوظيف في القطاع العام مع استثناء القطاع الصحي لموجهة الجائحة، زيادة العبء المالي على الأسر وذلك خلال التوجه للتعليم عن بعد مما زاد من متطلبات التعليم أجهزة وايباد وإنترنت، وزيادة الحاجة للمواد التعقيم والوقاية الشخصية الصحية).

٢. التوسع في منح التسهيلات التمويلية والاستثمارية للأفراد والمؤسسات وتم ذلك من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من قبل البنك المركزي الأردني من ٧٪ إلى ٥٪ لتوفير سيولة كافية للمصارف مما أدى الى زيادة قدرة المصارف على المنح للأفراد والمؤسسات. (اتحاد المصارف العربية

[1] بنك صفوة الإسلامي، التقرير السنوي، 2020، ص55
[2] التقرير البنك الإسلامي الأردني،2020، ص 122

تموز / يوليو ٢٠٢٠).

وقد بلغ إجمالي التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الأردني حوالي ٣.٣٤ مليار دينار أردني لعام ٢٠١٩ وبنسبة نمو ٧٪ عن العام الماضي ٢٠١٨ (البنك الإسلامي الأردني ٢٠٢٠).

وفي البنك العربي الإسلامي الدولي بلغت محفظة التمويلات لعام (٢٠١٩) ١.٤٤٠ مليار دينار أردني بنسبة نمو ٣٪ مقارنة مع عام ٢٠١٨ .

وبلغ إجمالي التمويل والاستثمار في بنك صفوة الإسلامي ٦٣٩٤٠١ دينار أردني بنسبة نمو ٤٠٪ (بنك صفوة الإسلامي، ٢٠٢٠، ص ٦٠).

٣ . خفض معدل المرابحة بمقدار للتسهيلات الممنوحة للمؤسسات والأفراد .

٤ . المرونة في التعامل مع الدفعات المتعثرة وذلك من خلال الاستمرار في تأجيل الدفعات المستحقة للأفراد والمؤسسات المتضررة من جائحة كوفيد ١٩ .

ومن وجهة نظر الباحثان فإن المصارف الإسلامية تمتاز بفائض سيولة نقدية لديها مما أدى إلى نجاح استخدام السياسات المالية خلال جائحة كوفيد ١٩، وقد قامت المصارف الإسلامية في التبرع خلال جائحة كوفيد ١٩ وكان البنك الإسلامي الأردني أول المتبرعين لصندوق همة وطن لمواجهة جائحة كوفيد ١٩ بمبلغ وقدره ١.١٥٠ مليون دينار أردني، بنك صفوة الإسلامي ١٠٠ ألف، ومصرف الراجحي ٥٠ ألف .

٥ . تقديم القروض لغايات اجتماعية مبررة، كالتعليم بالإضافة إلى القروض الممنوحة لبرنامج البنك المركزي لمواجهة أزمة كوفيد ١٩، ولدعم المؤسسات الصغيره والمتوسطة، حيث بلغ إجمالي القروض الحسنة الممنوحة من البنك الإسلامي الأردني عام ٢٠٢٠ م (٧٩.٦) مليون دينار أردني، مقابل (٢٠.٤) مليون دينار أرني عام ٢٠١٩[1] .

٦ . تقديم التبرعات للحكومة الأردنية دعما لها لمواجهة فيروس جائحة كورونا حيث قام البنك الإسلامي الأردني بالتبرع إلى كل من (صندوق همة وطن بمبلغ مليوني دينار أردني، ومؤسسة ولي العهد وهي: شركة نوى للتنمية المستدامة، وتقديم المؤازرة للحملة الوطنية التي تنفذها المؤسسة لدعم مواجهة فيروس كورونا بمبلغ ٥٠ ألف دينار، والتبرع لوزارة الصحة الأردنية بمبلغ وقدرة ١٠٠ ألف

[1] التقرير السنوي البنك الإسلامي الأردني، 2020، ص26

دينار[1].

وقام بنك صفوة الإسلامي عام ٢٠٢٠ بالتبرع بمليون دينار أردني لصندوق همة وطن لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، كما تم التبرع بمبلغ ٥٠٠ ألف دينار خلال عام ٢٠٢٠ للصندوق نفسه كمبادرة من موظفي البنك[2].

الخاتمة والنتائج

١. وقوع الجائحة وتأثيرها على القطاعات الاقتصادية المختلفة في الأردن.

٢. اتخاذ السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي الأردني حزمة من الإجراءات للحد من آثار الجائحة على القطاعات الاقتصادية كتأجيل الدفعات والأقساط المستحقة على الافراد والمؤسسات بدون غرامات وعمولات تأخير، وخفض نسبة الاحتياطي النقدي الاجباري.

٣. ساهمت البنوك الإسلامية في التخفيف من حدة جائحة كوفيد ١٩ باتباع السياسات النقدية والائتمانية التي فرضها البنك المركزي الأردني وعملت على توفير السيولة وتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال هذه الاجراءات.

التوصيات

١. مساعدة البنك المركزي الأردني البنوك الإسلامية في امكانية تطبيق الاجراءات الاحترازية وتوفير السيولة اللازمة لها عند الحاجة وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.

٢. مكافأة البنك المركزي الأردني للبنوك الإسلامية بدلاً من تخليها عن عوائد وعمولات تأجيل الاقساط على خلاف البنوك التقليدية التي تقاضت على ذلك عمولات وفوائد تأخير.

٣. إنشاء صندوق تعاوني مشترك بين البنوك الإسلامية تحرزاً لمواجهة الأزمات والظروف الطارئة في المستقبل.

المصادر والمراجع

١. بيغل، هول، وآخرون، اساسيات علم الوبائيات، المكتب الاقليمي للشرق الأوسط، منظمة الصحة العالمية، جينيف، سويسرا، ترجمة الكتاب الطبي الجامعي، بيروت، لبنان، ١٩٩٧، ص ١١٩.

٢. الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، مادة بعنوان مرض فيروس كورونا (كوفيد ١٩)، تاريخ النشر ١٢-٠-٢٠٢٢، تاريخ الاستفادة ١٠-١١-٢٠٢٢

[1] التقرير السنوي البنك الإسلامي الأردني، 2020، ص28

[2] القرير السنوي بنك صفوة الإسلامي، 2020، ص191

٣. https://www.who.int/ar/news-room/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19

٤. الموقع الرسمي لفيروس كورونا المستجد، تاريخ الاستفادة ٢٠٢٢-١١-١١

٥. https://corona.moh.gov.jo/ar

٦. العتوم، عامر، الأزمة المالية العالمية بين المنظور الوضعي والإسلامي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، ٢٠١٠، ص ٨، بلوافي، أحمد، أزمة عقار أم أزمة نظام، مركز ابحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ٢٠٠٩، ص ٢٦٢-٢٦٣.

٧. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط ٤، ص ١٦.

٨. القصير، يوسف عبدالله، الأزمة المالية العالمية بين الماضي والحاضر، المجلس الوطني للاعلام، الامارات العربية المتحدة، ط١، ٢٠١٠م، ص٩١.

٩. الرملاوي، محمد سعيد، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للراسمالية ودعة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط ١، ٢٠١١، ص ١٠.

١٠. بني عياش، محمد سعيد، الأردن والعالم وفيروس كورونا، دار الكتاب الثقافي، اربد، ٢٠٢٠، ص ٨٩.

١١. الموقع الرسمي الأردني لفيروس كورنا المستجد، تاؤيخ الاستفاده: ١٣-١٠-٢٠٢٢. https://corona.moh.gov.jo/ar

١٢. التحديثات اليومية للموجز الإلامي اليومي حول التعامل مع فيروس كورونا المستجد في الأردن، موقع كورونا الرسمي التابع لوزارة الصحة الأردنية، تاريخ الاستفادة: ١٣-١٠-٢٠٢٢ https://corona.moh.gov.jo/ar/MediaCenter/1367.

١٣. العطيات، يزن خلف سالم، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.

١٤. الموسوي، حيدر يونس، المصارف الاسلامية أدائها المالي وأثرها في سوق الاوراق المالية، دار اليازوري للنشر، عمان، الاردن، ٢٠١١.

١٥. الطيار، عبد الله محمد، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط ١، نادي القصيم الأدبي، السعودية، ١٩٨٨م.

١٦. البنك العربي الإسلامي الدولي، الموقع الالكتروني، http://www.iiabank.com.jo.

١٧. بنك صفوة الإسلامي، التقرير السنوي لعام ٢٠١٨م، ٢٠١٩م.

١٨. خلف، فليح حسن، (٢٠٠٦) البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، الاردن، ص ١٦٩.

١٩. الموقع الرسمي للبنك المركزي الأردني، الاجراءات الهادفة إلى تداعيات أزمة فبروس كوفيد ١٩. https://www.cbj.gov.jo

٢٠. البنك الإسلامي، الأردني، التقرير السنوي ، لعام ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠.

٢١. البنك العربي الإسلامي، التقرير السنوي، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠.